«الوطني - السعودية» يوقع اتفاقية تسهيلات مع «الشرق الأوسط لصناعة الورق»

أعلن بنك الكويت الوطني – السعودية عن توقيعه لاتفاقية تسهيلات ائتمانية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية مع شركة الشرق الأوسط لصناعة وإنتاج الورق، حيث تمت الموافقة على التسهيلات بضمان سند لأمر مقدم من قبل الشركة بقيمة 110 مليون ريال سعودي. وقال المدير العام لبنك الكويت الوطني – السعودية، هاني يحيى آل غالب "إن فترة اتفاقية التسهيلات ستمتد من 31 يوليو 2017 إلى 31 مايو 2018 وتجدد سنوياً"، موضحاً أن الشركة ستستخدم هذه التسهيلات في تمويل رأس المال العامل لها، بالإضافة إلى المشتريات الرأسمالية.

وأضاف آل غالب أن البنك مستمر في البحث عن الفرص الاستثمارية والتمويلية الجيدة في السوق السعودي، ويسعى جاهداًلتوفيرمجموعة متكاملة من الخدمات المصرفية التجارية لعملائه والتي تغطي شريحة واسعة من القطاعات المختلفةكالتمويل التجاري، المقاولات، الشركات، التجزئة والخزانة. وأكد على قدرة الوطني في توفير كافة الخدمات المصرفية للشركات في منطقة الخليج بشكل عام والسعودية بشكل خاصوالتي تعتبر من أهم الأسواق المستهدفة للبنك، لاسيما وأنها من أكبر أسواق المنطقة.

10
الخميس 18 ذو القعدة 1438 هـ/ 10 أغسطس 2017 – السنة الحادية عشرة – العدد 2999
الوسط
Thursday 10th August 2017 - 11 th year - Issue No.2999
alwasat.com.kw

كشف عن تحقيق معدلات نمو شكلت الدعائم الأساسية للاستقرار المالي

الهاشل: التدابير التحوطية ساعدت القطاع المصرفي بالحفاظ على قوة أدائه

- ارتفاع صافي ارباح البنوك الكويتية مجمعة بعد الضرائب ليصل 745.8 مليون دينار
- الوساطة المالية للقطاع المصرفي واصلت تحسنها خلال عام 2016
- النظام المصرفي سجل تباطؤاً .والأصول المصرفية تحقق نمواً نسبته 1.85بالمئة
- محفظة القروض لدى البنوك سجلت نمواً بزيادة قدرها 424 مليون دينار
- إجمالي الودائع المصرفية شهد خلال عام 2016 تباطؤاً في النمو إلى نسبة 2.4 بالمئة
- قرار رفع سعرفائدة الخصم جاء تماشياً مع إعلان مجلس الاحتياطي الفيدرالي

محمد الهاشل

صرَّح محافظ بنك الكويت المركزي الدكتور محمد يوسف الهاشل بأن بنك الكويت المركزي قد أصدر تقرير الاستقرار المالي لعام 2016، وهو التقرير الدوري الخامس الذي يصدره البنك ضمن جهوده الرامية إلى تعزيز الشفافية والإفصاح العام من خلال توفير المعلومات والإحصاءات الموثوقة ذات الصلة بالقطاع المصرفي والمالي الكويتي.

وقد أوضح المحافظ بأن تقارير الاستقرار المالي التي يصدرها البنك تشمل الرصد والتحليل للتطورات الاقتصادية والمالية من منظور علاقة تلك التطورات بالاستقرار المالي، وتظهر مدى قدرة القطاع المصرفي على مواجهة الصدمات وتجاوزها بحيث يظل قادراً على ممارسة دوره الفاعل في تقديم الخدمات المالية وخدمة الاقتصاد الوطني بكافة قطاعاته. وأشار المحافظ بأن التقرير يقع في خمسة فصول، حيث يتناول الفصل الأول دور وأداء البنوك التقليدية والإسلامية كوسطاء ماليين مع تسليط الضوء على اتجاهات توزيع الائتمان وحركة الودائع. ويتناول الفصل الثاني تقييماً للمخاطر الأساسية التي تواجه الجهاز المصرفي، فيما يتناول الفصل الثالث بالتحليل اتجاهات الربحية والملاءة في النظام المصرفي ومدى مقاومته لمختلف الصدمات وفق عدة سيناريوهات من اختبارات الضغط المالي والاقتصادي. أما الفصل الرابع فيناقش أبرز التطورات في أسواق النقد والصرف الأجنبي والأسهم والعقارات، ويتناول الفصل الخامسوالأخير تحليلاً لأداء نظم تسوية مدفوعات المعاملات المالية في البلاد.

ولفت المحافظ إلى أن التدابير التحوطية الكلية التي استخدمها بنك الكويت المركزي وبرامج الرقابة من أجل الكشف المبكر عن المخاطر على الاستقرار المالي قد ساعدت القطاع المصرفي الكويتي في الاستمرار بالحفاظ على قوة ومتانة أدائه خلال عام 2016، وذلك بالرغم من التحديات الاقتصادية والمالية الناجمة عن تداعيات الهبوط الحاد لأسعار النفط، بل وأن هذا القطاع قد استمر في تحقيق معدلات نمو وأداء إيجابية في عدة مجالات شكلت الدعائم الأساسية للاستقرار المالي. ثم تناول المحافظ بشيء من الإيجاز المحاور الأساسية التي ضمها التقرير وذلك على النحو التالي:

الوساطة المالية

1– واصلت الوساطة المالية للقطاع المصرفي تحسنها خلال عام 2016 وإن بوتيرة أبطأ عن العام السابق، فقد سجل النظام المصرفي تباطؤاً في نموه خلال عام 2016، حيث حققت الأصول المصرفية (على أساس مجمع) نمواً بلغت نسبته 1.85% مقارنة بنمو بلغت نسبته 2.6% خلال عام 2015، علماً بأن النمو في الأصول المحلية قد كان أفضل نسبياً مسجلاً 3.1% وذلك على خلفية النمو في الائتمان المحلي والذي بلغت نسبته 2.9% وهي نسبة أقل من تلك المسجلة عام 2015 والبالغة 8.5%، حيث يعود ذلك في جزء منه إلى سداد مجموعة من القروض القائمة خلال عام 2016. ولا شك أن الدور الذي تلعبه الوساطة المالية قد كان له الأثر الكبير في تحقيق مستويات مرتفعة من الشمول المالي، حيث تشير البيانات أن 73% من السكان الذين تتجاوز أعمارهم 15 سنة لديهم حساب بنكي، وهذه النسبة هي من الأعلى بين دول المنطقة.

2) يتبين من تحليل عناصر الأصول المصرفية الأساسية إلى أن تراجعها يعود بشكل كبير إلى التباطؤ الملحوظ في نمو الائتمان، حيث سجلت محفظة القروض لدى البنوك نمواً طفيفاً بلغت نسبته 1% وبزيادة قدرها 424 مليون دينار كويتي، مقابل نمو بلغت نسبته 7.1% وقيمته 2.9بليون دينار في عام 2015. وهذا النمو هو الأقل خلال الأعوام المنصرمة والذي يعود بشكل كبير إلى التراجع في محفظة القروض المصرفية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وآسيا وأوروبا. أما محلياً، فلا يزال نمو الائتمان أفضل إلى حد ما بمعدل 2.9%، وقد توزع على النحو التالي: الشركات الكبرى (70.5% من إجمالي القروض المستحقة في ديسمبر 2016)، القروض الشخصية (24،2%)، ثم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة (5.3%).

3) شهد إجمالي الودائع المصرفية خلال عام 2016 تباطؤاً في النموإلى نسبة 2.4% مقابل نمو بلغت نسبته 3% عام 2015. ورغم النمو الأفضل الذي شهدته الودائع المحلية بنسبة 4.8%، إلا أن النمو العام في الودائع قد تراجع بسبب تراجع نمو الودائع من خلال الشركات التابعة والفروع الخارجية للبنوك. من جانب آخر لا يزال القطاع المصرفي يتمتع بقاعدة تمويل مستقرة، حيث تشكل الودائع لأجل حوالي 63.6% من إجمالي الودائع مما يؤكد استقرار القاعدة التمويلية للجهاز المصرفي وقدرته على تحقيق الاستقرار في أحوال ضغط السيولة.

تقييم المخاطر المصرفية

4) استمر التحسن خلال الأعوام الماضية في جودة الأصول، حيث تراجع معدل إجمالي القروض غير المنتظمة على أساس مجمع إلى مستوى تاريخي منخفض بلغت نسبته 2.2% (1.8%على مستوى النشاط المحلي) كما في ديسمبر 2016مقارنة بنحو2.4% للعام السابق، وهذا المستوى يقل عن النسبة المسجلة قبل الأزمة المالية العالمية والتي بلغت حينها 3.8% عام 2007. وقد أصبح هذا التراجع في القروض غير المنتظمة ممكناً بفضل التعاون المثمر من جانب البنوك وجهودها في تطبيق تعليمات بنك الكويت المركزي، وليؤكد بما لا يدعو للشك على التحسن الملحوظ في سلامة القطاع المصرفي قياساً بالانكشاف لمخاطر الائتمان.

5) وقد تزامن ذلك مع تحسن ملموس في نسبة تغطية المخصصات إلى إجمالي القروض غير المنتظمة ليرتفع من 205% في عام 2015 إلى حوالي 237% في عام 2016 (316% إذا ما قيس بمستوى النشاط المحلي للبنوك)، وهو بلا شك يفوق بكثير المعدل المسجل قبل الأزمة المالية العالمية والذي بلغ آنذاك 87%. كما ظلت مستويات السيولة قوية لدى البنوك، حيث تؤكد تعليمات معيار تغطية السيولة الصادرة حديثاً أن الأصول السائلة الأساسية (منها النقد والبنود النقدية، الودائع لدى بنك الكويت المركزي، الأوراق المالية الحكومية، سندات بنك الكويت المركزي، والودائع لدى البنوك، الخ) تمثل حوالي 80.1% من إجمالي الأصول السائلة في عام 2016، وهذه النسبة تفوق بشكل مريح الحد الأدنى المطلوب (70% لعام 2016)، في حين أن النسبة النهائية (100%) سيبدأ سريانها في عام 2019.

الربحية ومقاومة الصدمات

6) واصلت البنوك الكويتية تحقيق أرباح صافية مجمعة، بعد الضرائب خلال عام 2016 وإن بوتيرة أبطأ عن عام 2015، حيث ارتفع صافي الأرباح ليصل 745.8 مليون دينار كويتي، أي بنسبة نمو سنوي 5.8%. ورغم هذاالتباطؤ في حجم الأرباح إلا أن معدلي العائد على الأصول وحقوق الملكية قد سجلا ارتفاعاً نتيجة ارتفاع معدل النمو في صافي الأرباح بمعدل أعلى من النمو في الأصول وحقوق الملكية.

7) ظل معدل كفاية رأس المال قوياً وفق تعليمات بازل (3)، وهو المعيار الذي بدأ بنك الكويت المركزي في تطبيقه خلال عام 2014. وتظهر البيانات التي تقدمها البنوك الكويتية استيفاءها بشكل كامل لمتطلبات هذا المعيار وبما يفوق الحدود الدنيا للنسبة التي تحددها تعليمات بنك الكويت المركزي وقدرها 13% لعام 2016. فمنذ بداية تطبيقها بلغت هذه النسبة 16.9% لعام 2014، و 17.5% لعام 2015، لترتفع إلى 18.6% لعام 2016. وقد جاء استمرار البنوك الكويتية في الحفاظ على مستويات مرتفعة من رأس المال لضمان استقرار النظام المالي، حيث يلعب معدل كفاية رأس المال دوراً حاسماً. هذا، ويعود الارتفاع الذي شهده معدل كفاية رأس المال إلى النمو القوي في رأس مال البنوك (بنسبة 10.3%) مقارنةً بالنمو في أصولها المرجحة بالمخاطر (4%) في عام 2016. ولا شك أن المعدل القوي لكفاية رأس المال وجودة الشريحة الأولى بنسبة 89.6% من قاعدة رأس المال الرقابي للبنوك يؤكد قدرة النظام المصرفي الكويتي على مواجهة سيناريوهات الضغوط مختلفة الشدة، ويعتبر مؤشراً على قدرة القطاع على امتصاص الصدمات. وبفضل المستويات الجيدة لمعدلات كفاية رأس المال وارتفاع المخصصات، انخفض معدل صافي القروض غير المنتظمة إلى رأس المالإلى 7.4% في ديسمبر 2016، وهو أحد المؤشرات التي تعكس الآثار السلبية على حقوق ملكية البنوك نتيجة خسائر القروض.

8) وفي السياق عينه، أظهرت بيانات الرفع المالي، وهو من المعايير الجديدة التي بدأ بنك الكويت المركزي في تطبيقها منذ عام 2014،تحسناً ملحوظاً، حيث بلغ معدله للبنوك الكويتية على أساس مجمع 10.1% كما في ديسمبر 2016، مقابل 9.7% لعام 2015. وهذه النسبة تفوق ليس فقط الحدود الدنيا للمعايير الدولية التي حددتها لجنة بازل للرقابة المصرفية وقدرها 3%، وإنما تتخطى كذلك النسبة المقترحة من قبل الجهات التشريعية الأمريكية للبنوك ذات الأهمية النظامية والبالغة 6%. ويعتبر هذا المعيار أحد الأدوات الإضافية التي تعمل باتجاه الحد من المخاطر النظامية وتعزيز الاستقرار المالي. وغني عن البيان الإشارة إلى أن المصدات المالية التي تتمتع بها البنوك الكويتية – على صعيد معياري كفاية رأس المال والرفع المالي– تعكس مجالات رحبة أمام البنوك لمزيد من التوسع في أنشطتها وتمويل مشاريع التنمية في البلاد بشكل خاص.

9) أظهرت نتائج اختبارات الضغط الربع سنوية، التي قام بها بنك الكويت المركزي وفقاً للبيانات كما في ديسمبر 2016 ووفق عدد من السيناريوهات الاقتصادية الكلية والجزئية لصدمات مختلفة الشدة ولفترات ممتدة، أن البنوك الكويتية تمكنت بصفة عامة من المحافظة على معدل مرتفع لرأس المال حتى بعد تأثير صدمات شديدة على النظام. وتكشف مقارنة نتائج اختبارات الضغط على مدار الأعوام السابقة أن البنوك الكويتية قد عززت من قدرتها على مواجهة الصدمات، وذلك بضخ أموال إضافية وبناء المزيد من المخصصات.

الأسواق المحلية

10) في إطار عمليات السياسة النقدية لبنك الكويت المركزي، قرر البنك، وللعام الثاني على التوالي في شهر ديسمبر 2016 رفع سعر فائدة الخصم لديه بواقع ربع نقطة مئوية لتصل إلى 2.5% وهو المستوى الذي كانت عليه في أكتوبر 2012. وقد جاء هذا القرار تماشياً مع إعلان مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي رفع سعر الفائدة على الدولار الأمريكي. ويهدف بنك الكويت المركزي من رفع سعر الخصم، وبالتالي الإبقاء على هامش مقبول بين أسعار الفائدة المحلية والفائدة العالمية، هو المحافظة على جاذبية الدينار الكويتي وتوطين المدخرات بالعملة المحلية لغرض تمويل مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني وتوفير بيئة مواتية لتعزيز النمو الاقتصادي المستدام. وفي ظل المستويات الجيدة للسيولة المحلية، قررت حكومة دولة الكويت إصدار أدوات دين عام، حيث بلغ ما تم إصداره 2.95 مليار دينار كويتي في عام 2016 مقابل 1.25 مليار دينار في عام 2015، ونتيجة لذلك ارتفع رصيد الدين العام في نهاية عام 2016 إلى 3.3 مليار دينار كويتي.

11) وفي سوق الصرف الأجنبي، شهد سعر صرف الدينار الكويتي انخفاضاً طفيفاً مقابل الدولار الأمريكي بحوالي 0.9% في عام 2016، وبوجه عام فقد كانت التقلبات في سعر الصرف تتراوح ضمن هامش ضيق بلغ ± 0.2%. ويعود هذا الاستقرار النسبي في سعر صرف الدينار الكويتي مقابل الدولار الأمريكي بصفة خاصة والعملات العالمية الأخرى بصفة عامة، إلى سياسة ربط الدينار الكويتي بسلة من عملات أهم الدول التي ترتبط معها الكويت بعلاقات تجارية ومالية هامة، مما ساهم في تحقيق هذا الاستقرار النسبي في سعر صرف الدينار الكويتي ووفر درجة من المرونة المناسبة لامتصاص أثر الضغوط التضخمية المستوردة، وهي المرونة التي يسعى البنك المركزي من خلالها إلى ترسيخ أجواء الاستقرار النقدي والاستقرار المالي في البلاد.

12) أنهت بورصة الكويت عام 2016 على ارتفاع، حيث سجل المؤشر السعري ارتفاعاً بلغت نسبته 2.4%، مقارنة بالتراجع المسجل في عام 2015 والبالغة نسبته 14.1%. وقد جاء هذا التحسن مدفوعاً بتعافي أسعار النفط خلال الربع الأخير من عام 2016 مما ساعد السوق على استعادة خسائره خلال فترة التسعة أشهر الأولى من العام نفسه. وبالنسبة لسوق العقار، فقد شهد هذا القطاع تراجعاً للعام الثاني على التوالي في عدد وقيمة الصفقات بنسبة 21،4% و 23.1% على التوالي، وكذلك على مستوى القطاع، حيثتراجعت المبيعات في القطاعين السكني والاستثماري بنسبة 30.3% و 33.4% على الترتيب، في حين ارتفعت المبيعات في القطاع التجاري بنسبة 26.3%.

نظم المدفوعات والتسوية

13) تشكل نظم المدفوعات والتسويات المتطورة إحدى مقومات الاستقرار المالي والتي شهدت تطوراً هاماً خلال الفترة الماضية في أعقاب الإصلاحات التي شهدها القطاع المالي والتي استهدفت تقليص الإصلاحات التي شهدها القطاع المالي والتي استهدفت تقليص المخاطر المالية وزيادة المصداقية والسرعة، حيث أدى انتشار استخدام تكنولوجيا المعلومات وتطور أمن نظم المدفوعات الالكترونية إلى زيادة المعاملات من خلال الصيرفة الالكترونية. وفي هذا الإطار، سجلت نظم مدفوعات التجزئة والمدفوعات الكبيرة في الكويت نمواً ثابتاً، حيث ارتفعت قيمة المعاملات باستخدام أجهزة الصرف الآلي وأجهزة نقاط البيع بنسبة 3.2% و 5.6% على التوالي. ولتشجيع استخدام الخدمات المصرفية والالكترونية، فقد تم توسعة البنية الأساسية بزيادة عدد أجهزة الصرف الآلي وأجهزة نقاط البيع بنسبة 16.6% و 7.4% على التوالي ليصل عددها إلى 1991 جهاز صرف آلي، و 46.513 جهاز نقاط بيع كما في ديسمبر 2016.

وفي الختام، نوه المحافظ بقوة المراكز المالية للبنوك الكويتية والتي انعكست بشكل واضح في مختلف المؤشرات المالية ومؤشرات السلامة والتي لحظتها تقارير دولية صادرة عن صندوق النقد الدولي ومؤسسات التصنيف العالمية، وهذا ما يؤكد أيضاً على الدور الحيوي والهام الذي يقوم به بنك الكويت المركزي، بصفته الجهة التنظيمية والرقابية الرئيسية على الجهاز المصرفي والمالي في دولة الكويت، لتكريس الموارد وتحفيز الجهود لضمان سلامة واستقرار النظام المالي في البلاد.

واختتم محافظ بنك الكويت المركزي الدكتور محمد يوسف الهاشل تصريحه بالإشارة إلى إمكانية حصول المهتمين عل نسخة من تقرير الاستقرار المالي لعام 2016 بزيارة موقع بنك الكويت المركزي على شبكة الانترنت.

البنك يحصل على الجائزة للسنة السادسة على التوالي

«الخليج» يفوز بجائزة التميّز في جودة التحويلات 2016 من سيتي بنك

أعلن بنك الخليج عن حصوله على جائزة "التميّز في جودة التحويلات" 2016 من "سيتي بنك"، تقديراً لأدائه الاستثنائي في مجال التحويلات المالية الإلكترونية، حيث حصل البنك على معدل 99.8% لمدفوعات الخزينة والتجارية. وتجدر الإشارة إلى أن البنك يحصل على هذه الجائزة للسنة السادسة على التوالي.

وتعتمد التحويلات الإلكترونية على المعالجة المباشرة للدفعات، بحيث تتلقى المؤسسات المالية الدفعات وتقوم بإجرائها من خلال النظام الإلكتروني دون أن يكون مطلوبا أي تدخل يدوي. ومن شأن هذه العملية الآلية زيادة الكفاءة وتجنب أي تأخير في تنفيذ الدفعات.

وقد تسلم الجائزة بالنيابة عن بنك الخليج كل من خالد المطوع، مدير عام الأعمال المصرفية الدولية والاستثمار، و منى منصور، مدير عام إدارة الخدمات المساندة للعملاء، و مآب القاسم، المدير التنفيذي في الأعمال المصرفية الدولية والاستثمار، و نورية البدر، نائب مدير عام – العمليات المركزية. وقامت بتسليمها مجموعة من ممثلي سيتي بنك شملت كلاً من = محمد الحمادي، نائب الرئيس لمجموعة البنوك المراسلة – الشرق الأوسط، والخزينة والحلول التجارية، و إمري أوميت، رئيس قسم الخدمات المصرفية والمالية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وباكستان وتركيا، و عمر كوبتي، نائب الرئيس– إدارة الشركات والإستثمار و مهند بركات، رئيس المعاملات المصرفية – الكويت. وبهذه المناسبة ، قال خالد المطوع: "يشرفنا حصولنا على هذه الجائزة ونعتزّ بتقدير مؤسسة مالية عريقة مثل 'سيتي بنك'، فحصولنا على هذه الجائزة هو تأكيد على أننا من البنوك المراسلة الرائدة في الكويت، مما يعزز من سمعتنا في مجال العمليات وجودة الخدمة."

خالد المطوع ومنى منصور يتسلمون الجائزة

أعلن الفائزين بسحب حساب السنبلة لشهر يوليو

«وربة» يستحوذ على شقق ساحلية في ولاية فيرجينيا بالولايات المتحدة الاميركية

أقام بنك وربة– البنك الأفضل في الخدمات المصرفية لقطاع الشركات والخدمات المصرفية لقطاع الاستثمار في الكويت– سحب حساب السنبلة الشهري لشهر يوليو تحت إشراف ممثل وزارة التجارة والصناعة وبحضور قيادي ومسؤولي حساب السنبلة في بنك وربة وذلك يوم الإثنين الموافق في 7 أغسطس.

هذا وقد تمّ نقل عملية سحب حساب السنبلة بشكل مباشر عبر وسائل التواصل الاجتماعي المختلفة التابعة لبنكوربة لإضفاء المزيد من الشفافية على سحب حساب السنبلة ولمواكبة العملاء بشكل أسرع حول أسماء الفائزين بالسحب الشهري لحساب السنبلة الذي وصلت جوائزه النقدية لقيمة 30 ألف دينار كويتي .

ويستمر بنك وربة في دعم استراتيجيته الرامية إلى تكريسه بنكًا متصدرًأفي مجال الخدمات المصرفية للشركات والخدمات المصرفية للاستثمار وضمن برنامجه لتعزيز استثماره العقاري العالمي،حيث أعلن عن استحواذه على منشأة "اولتيريس" في بنيان غروف بولاية فيرجينيا الأمريكية، وهي عبارة عن شقق ساحلية فاخرة. وتجدر الإشارة إلى أن هذا الإستحواذ هو الثاني لبنك وربة في الولايات المتحدة الامريكية خلال عام 2017 منذ توقيعه عقد شراكة مع بنتال كيندي،وهي احدى أكبر الشركات العالمية للاستشارات العقارية، تقوم بموجبها الأخيرة بالعمل كمستشار عقاري مفوض لبنك وربة في استثماراته العقارية التجارية في الولايات المتحدة الأمريكية ومستثمر شريك فيها.

الى ذلك، فان عملية الإستحواذ قد تم تنسيقها أيضا وفق شراكة مع شريك تشغيلي أمريكي وهي شركة كرواتان للاستثمار التي تتمتع بسجل حافل في سوق العقار وتاريخ عريق في تشغيل المنشآت السكنية في منطقة "هامبتون رودز"، ويبلغحجماستثمارىنكوربةفيهذ االعقارنحو17.34مليوندولارأمريكي.

وحول الاستحواذ الثاني لبنك وربة بالتعاون مع بانتال كنيدي، قال شاهين حمد الغانم، الرئيس التنفيذي لبنك وربة: "أن تعاوننا الثاني مع بانتال كينيدي يأتي مكملاً لنجاح عملية الاستحواذ الأول في وقت سابق من هذا العام ونراه عاملا أساسيا في تطبيق أسساستراتيجية بنك وربة الرامية إلى تنويع العائد وتنمية محفظته الاستثمارية العقارية بما يكرسه بنكا متصدرا في الخدمات الاستثمارية بامتياز"، وأكد الغانم على أن المنشأة المستحوذ عليها تقع في سوق يشهد طلبا كبيرا على استئجار الشقق ويتمتع بالثبات العقاري ومن المتوقع أن يؤمن عوائد منتظمة خلال فترة الاستثمار".

وأوضح الغانم أنبنك وربة عازم على التوسع في تنمية محفظته العقارية في سوق الولايات المتحدة الأمريكية الواعد مشيراً إلى أنه حاليا في صدد دراسة عدد من الفرص الاستثمارية العقارية في هذا السوق الحيوي، تمتاز بأنها ذات عوائد مجزية ومتوافقة مع الجودة والأمن وأيضا سياسة بنك وربة الرئيسية للاستثمار ومعاييره للمخاطر". وأشار الغانم إلى أن مجموعة الاستثمار في بنك وربة ملتزمة بضخ الاستثمارات وفق معدل مخاطر منخفضه وذلك بالالتزام المطلق بسياسة البنك للاستثمار والإجراءات المتبعة التي تهدف الى ضمان عوائد مؤمنة على المدى الطويل للبنك.

شاهين حمد الغانم